رأي القدس

جلسة متفجرة لـ«البرلمان» الفلسطيني

■ الجلسة الاولى المتفجرة للمجلس التشريعي الفلسطيني الجديد تعكس صورة مصغرة، ولكن مقلقة، لما يمكن ان تكون عليه العملية السياسية في الاراضي المحتلة بعد فوز «حماس» باغلبية المقاعد.

نواب حركة «فتح» انسحبوا من المجلس احتجاجا على قرار رئاسته التصويت لالغاء مراسيم اصدرها المجلس السابق قبل الانتخابات بيومين تعطي الرئيس صلاحيات تعيين القضاة في المحكمة الدستورية دون الرجوع لاعضاء المجلس التشريعي.

الانسحاب ليس سلوكا ديمقراطيا، وكان الافضل لنواب حركة «فتح» البقاء في مقاعدهم والاستمرار في النقاش بطريقة حضارية مسؤولة والقبول بقرار الاغلبية في نهاية المطاف.

القرارات التي اصدرها المجلس التشريعي في اللحظات الاخيرة من عمره لم تكن دستورية وحتى لو كانت كذلك، فان من حق المجلس الجديد الغاءها. ولذلك فان احتجاجات نواب حركة «فتح» على هذه الخطوة تفتقد الى الكثير من المنطق.

حركة «فتح» سيطرت على المجلس التشريعي وكل مؤسسات السلطة لاكثر من عشر سنوات، لم يعترض احد على قراراتها، وعليها ان تسلم بان من ابرز المبادىء الديمقراطية هو الانتقال السلمي للسلطة واحترام رأي الاغلبية.

ولا نعتقد ان السيد الطيب عبد الرحيم امين عام شؤون الرئاسة وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» كان موفقا عندما اتهم حركة «حماس» بمحاولة الاطاحة برئيس السلطة السيد محمود عباس من خلال الغاء مراسيم بتوسيع صلاحياته، اصدرها المجلس السابق.

نواب «حماس» لم يتعرضوا مطلقا للرئاسة، وانما مارسوا حقا كفله لهم النظام التأسيسي للسلطة والمجلس الذي وضعته قيادة «فتح» وصادق عليه نوابها.

فالمرسوم الاخير الذي اصدره المجلس التشريعي السابق باعطاء رئيس السلطة حق تعيين قضاة المحكمة الدستورية، وقبل الانتخابات بايام ينم عن نوايا سيئة، ورغبة في نزع صلاحيات المجلس التشريعي، والغاء اي فسحة امل بقيام مؤسسة قضائية مستقلة.

فاذا كان هذا المرسوم دستوريا، اي اعطاء الرئيس صلاحية تعيين القضاة، فلماذا لم يصدر قبل خمسة اعوام او حتى خمسة اشهر، وتقرر تمريره على عجل وبعد ظهور نتائج الانتخابات، وفوز حركة «حماس» باغلبية المقاعد فيها؟

نحن هنا لا ندافع عن حركة «حماس» وانما عن عملية سياسية نريدها نظيفة وديمقراطية، ترتكز على القانون وتنحاز الى مصلحة المواطن الفلسطيني وثوابته الوطنية.

الانتخابات التشريعية الاخيرة جبت كل ما قبلها من ممارسات غير ديمقراطية، وانهت مرحلة فاسدة اساءت للشعب الفلسطيني وصورته في العالم، مثلما اساءت لحركة «فتح» نفسها.

حركة «فتح» حركة وطنية شريفة قادت النضال الفلسطيني على مدى ثلاثين عاما، وقدمت آلاف الشهداء، ومشكلتها الرئيسية تكمن في بعض رجالات الحرس القديم، المنعزلين عن القاعدة العريضة النظيفة، الذين لا يريدون ان يصدقوا ان الزمن تغير، وان الشعب الفلسطيني قرر معاقبتهم وتغييرهم، وافساح المجال لدماء جديدة، سواء من داخل «فتح» او من حركة المقاومة الاسلامية «حماس».

انسحاب نواب «فتح» من المجلس التشريعي لم يمنع الغاء المراسيم المختلف عليها، ولكنه اظهر نواب الحركة في مظهر غير ديمقراطي، وكأنهم يريدون استمرار مرحلة لفظها الشعب الفلسطيني لفسادها وسوء ادارتها للاوضاع الفلسطينية.

عن الإعلام والمسؤولية والقيم

د. عبدالوهاب الافندي *

■ ألتمس بعض العذر للتغطية الإعلامية لمداولات منبر الجزيرة الإعلامي الثاني الذي انعقد في الدوحة أوائل الشهر الماضي، أو على الأقل ما يخصني من هذه التغطية التي نقلت على لساني مقولات أنكرتها. ولعل السبب في ذلك أن البرنامج أتاح برهة يسيرة لا تزيد عن خمس دقائق لتناول مسائل معقدة، وقد اخترت تقديم مداخلتي الأولى بالانكليزية مراعاة لغالبية الحضور، مما قد يعقد الأمر أكثر بسبب أخطاء الترجمة.

مهما يكن فإنه لزم الاستدراك على ما نشر لأن القضايا التي عهد إلينا بتناولها، وهي مسألة القيم الإعلامية ومن يحددها، لها أهمية لا تخفى. وكنت قد اخترت في مداخلتي أن أستعيد سجالاً ظل يدور بيني وبين الأخ الصديق البروفيسور عبدالله شليفر، مؤسس مركز أدهم لدراسات الإعلام في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومديره (على الأقل حتى نهاية العام الماضي، حيث هو الآن بصدد العودة إلى واشنطون ليتولى إدارة مكتب إحدى القنوات الفضائية هناك، وهو أمر مؤسف لأكثر من سبب). وقد بدأ هذا السجال في أواسط الثمانينات حينما كنت أتولى إدارة تحرير مجلة آرابيا هنا في لندن، وكان شليفر ينتقد أسلوبنا بشدة، ويتهمنا بإعادة إنتاج قيم الإعلام الغربي في ثوب إسلامي شفاف. وتنبع هذه الانتقادات من نظرة شليفر للإعلام عموماً، حيث كان يقول إن الحديث عن إعلام إسلامي هو، مثل الحديث عن المصارف الإسلامية، تناقض في المفاهيم، لأن بين الإعلام والإسلام وبين الإسلام والصيرفة بعد المشرقين. وأفضل ما يمكن أن يقال عن الإعلام أنه شر لا بد منه.

عبدالله شليفر، لمن لا يعرفه، شخصية مثيرة لإهتمام تستحقه. وكان شليفر جاء إلى القاهرة من موطنه في نيويورك مراسلاً لمحطة تلفزيون إن بي سي الأمريكية، وطاب له المقام في القاهرة التي اعتنق فيها الإسلام هو وزوجته وظل مقيماً بها منذ ذلك الوقت. وككثير من الغربيين الذين جذبهم إلى الإسلام نفورهم من الحضارة الغربية وإفراطاتها، فإنه يميل إلى الحياة والقيم الإسلامية التقليدية ويتوجس من كل تأثير أجنبي على قيم الإسلام، خاصة كل ما يمت إلى الحداثة بصلة. ولكن أكثر ما يميز شليفر هو نظرته العميقة إلى الأمور بحيث يكون للحوار معه دائماً متعة خاصة. فهو يثير أسئلة تتعلق بجوهر القضايا، ويسعى إلى النفاذ من شكليات الظواهر إلى جوهرها.

ولشليفر نظرية تشبه نظرية المؤامرة في نشأة الصحافة، التي يرى أنها نشأت جنباً إلى جنب مع نشأة المصارف في فجر الحقبة الرأسمالية وفي تحالف معها، حيث كان أصحاب المصارف يستخدمون الإعلام في معاركهم ضد الكنيسة التي كانت (سقى الله تلك الأيام!) تحرم الربا ومنكرات أخرى كثيرة أصبحت تستحلها. من هنا نشأ تحالف الصحافة مع المال، وارتبط كلاهما بمصلحة مشتركة في التمرد على الدين وقيمه، واستخدمها المرابون الجدد في التشهير بالكنيسة وزعامتها. وقد دأبت الصحافة منذ نشأتها، بحسب شليفر، على تتبع الفضائح والإثارة مما جعلها عامل هدم في المجتمعات الغربية، وهو دور لا تزال كل وسائل الإعلام تقوم به بهمة ونشاط. ويسوق شليفر حججاً تثبت أن طبقة الإعلاميين في الغرب تعتبر كمجموعة أكثر ليبرالية وأقل التزاماً أخلاقياً من غالب أهل المجتمع، ولهذا فإن الإعلام دائماً ما يوجه الرأي العام وجهة تبتعد عما تريده أو ترضى به الأغلبية، سواء أكان ذلك في العلاقات الاجتماعية أو غيرها.

وفيما يتعلق بالقيم الإسلامية فإن الإعلام في جوهره يناقض قيماً اجتماعية أساسية يحث عليها الدين الإسلامي، أهمها عدم تتبع عورات الناس والستر عليهم، وعدم تدخل الإنسان فيما لا يعنيه. ويذكرنا شليفر بأن واجب المسلم إذا علم عن أخيه أمراً أن يسكت عنه لا أن يذيعه، لأن هذا يكون من باب الغيبة التي نهى القرآن عنها. ومن باب أولى أن يمتنع عن التجسس والبحث عن العيوب المستورة. وفي المجتمع الإسلامي ينبغي ألا يركز الناس على الحديث عن عيوب بعضهم البعض، بل حتى عن عيوب أنفسهم، بل يركزون على الأمثلة المضيئة وإشاعتها. لكل هذا فإن الحديث عن إعلام إسلامي يكون أشبه بالحديث عن لحم خنزير حلال، لأن الإعلام وقيم الإسلام لا يتلقيان، بل بينهما تناقض جوهري. العذر الوحيد في التلبس بالإعلام هو الضرورة، لأن الإعلام أصبح شراً لا بد منه. وعليه ينبغي أن يتولى أمره البعض حتى لا يقع في أيدي من يكونون أطوع لمنطقه الدافع للولوغ في الإثم.

وكان لي اعتراض قوي على هذا التوصيف للإعلام، الذي قد ينطبق على صحافة الفضائح وإعلام الإثارة، لكن الإعلام ككل له دور إيجابي بناء لا غنى عنه لأي مجتمع، يتمثل في توفير منابر لتبادل الرأي والمعلومات، ونشر العلم والثقافة، ونقد الممارسات العامة وتصويبها. فهو مثلاً يساعد على تحقيق الإجماع عبر الحوار، ويمكن كذلك أن يقوم بدور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكنت أكرر ـ ولا زلت ـ أن أكبر علل المجتمعات الإسلامية عموماً، والعربية خصوصاً، هو غياب الإعلام الحر والفاعل الذي يجعل الشعب محيطاً بعلم الكيفية التي تدار بها شؤونه، وقادراً على إبداء رأيه في الأمور العامة. وذكرت بأن محاولات الحكام لقمع الرأي المخالف، بما في ذلك الرأي في أمور الدين، قد أدى إلى فساد دين المسلمين ودنياهم، وهو المسؤول عما نواجهه من انحطاط.

اتفقت وعبدالله شليفر على أن نختلف، ولا نعدم كلما التقينا أن نعاود السجال. هذا مع العلم بأن الأخ عبدالله يلابس من إثم الإعلام أكثر مما ألابس، كونه كان مشغولاً ليس فقط بممارسة المهنة، بل بتدريب أجيال من الدارسين في حقول الإعلام المختلفة. ولكن آراءه العميقة تحتاج بالفعل إلى تفهم ودراسة متعمقة. فالحديث عن كون الإعلام الحديث له قيم متأصلة لا تنفصل عن بنيته يعبر عن مقولة ترددت كثيراً في السجال الدائر بين دارسي الإعلام (تذكر بهذه العبارة المشهورة لمارشال ماكلوهان حول أن الوسائط هي أيضاً الرسالة في الإعلام الحديث). ولكن هذا الفهم لو تم التسليم به فإنه ينفي بالضرورة إمكانية تحدي القيم السائدة في المنظومة الإعلامية الغربية الرأسمالية من أي منطلق أخلاقي منافس، سواء أكان المنطلق إسلامياً أو غير ذلك.

على كل فإن نقاش للقيم الإسلامية يستلزم التفريق بين مجالين منفصلين، المجال الخاص، الذي يتعلق بالسلوك الفردي للأشخاص، وشؤونهم الفردية والعائلية، والمجال العام، الذي يتعلق بتصريف شؤون العباد. فهناك منطق مقبول، حتى في المجتمعات الغربية العلمانية، يقول بأن الشأن الخاص للفرد ينبغي ألا يكون مضغة لأفواه كل من هب ودب ما لم يتعلق الأمر بمصلحة عامة. وكثير من صحف الفضائح هنا تتحايل بالقول بأن الشؤون الخاصة للشخصيات العامة (أو المعروفة) هي شأن عام. ولكن الأمور العامة هي بالقطع مما يجوز، بل يجب مناقشته على الملأ.

البعض يتوسل القيم الإسلامية التقليدية ليزعم أن المنكرات التي يأتيها الحكام على الملأ، من ظلم وفساد ونهب للأموال العامة ووضع لها في غير موضعها وخيانة للأوطان، هي من الشؤون الخاصة بهؤلاء الحكام التي يجب أن تناقش في السر مع هؤلاء الحكام، حتى لا تتحول النصيحة إلى تشهير. ولكن هذا منطق معوج، لأن مثل هذه الممارسات أصبحت معلومة للقاصي والداني، بل إن هؤلاء يفاخرون بها. أما المجهول فهو إنكار أهل العلم والرأي لها، مما قد يعطي العامة الانطباع بأن صمت هؤلاء عن هذا المنكر الفاشي هو تأييد ومباركة له، لأن العامة لا علم لهم بأن هؤلاء يمارسون الإنكار وراء الكواليس، بعض أن يقبضوا أعطياتهم من الأمراء طبعاً!

قد يصح هذا المنطق في حال المنكرات الخاصة التي يأتيها بعض هؤلاء، وإن كان الأمر حتى هنا يحتاج إلى نظر. فإذا كان بعض الحكام وبطانتهم مثلاً يعاقرون الخمر في السر، بينما يحرمونها على بقية العباد ويعاقبون من يشربها أشد العقوبات، فهل يصبح فعلهم هذا شأناً خاصاً أم شأناً عاماً.

فيما يتعلق بالسؤال الذي كانت هذه المقدمة توطئة للإجابة عليه، ألا وهو سؤال من يحدد القيم والمعايير التي يسير عليها الإعلام، فإنني قلت في ذلك المقام أن هناك مستويين متلازمين في هذا الصدد: الأول هو المستوى المهني، والثاني هو المستوى الاجتماعي. مهنياً فإن الإعلام يعتمد بطبيعته على مواهب نادرة الوجود في أي مجتمع، ويفرض من ذاته منطقاً معيناً لا يصلح أمره إلا به. ولهذا فإن المهنيين يكونون دائماً في موقع قوة يتيح لهم فرض القيم التي يرون أنها الأصلح والأنسب لأداء مهمتهم. وتعتبر أي محاولة لفرض منطق خارجي يخالف منطق الإنتاج الإعلامي أشبه بقتل الأوزة التي تبيض الذهب بقصد استخراج ما في جوفها. ولهذا السبب نرى الأنظمة القمعية التي تجتهد في السيطرة على الإعلام وتطويعه تكون أول من يخسر سلاح الإعلام، لأن ما ينتج عن تدخلها يكون مسخاً مشوهاً لا يؤدي مهمة.

من جهة أخرى فإن الإعلام هو في نهاية المطاف جزء من نسيج إجتماعي متكامل، وتحديداً هو من إفرازات المجتمعات الرأسمالية الحديثة. ولهذا فإن منطق رأس المال يحكمه أيضاً إلى جانب المنطق المهني، وتتحكم مصادر التمويل إلى درجة معينة في توجهات الإعلام. وهذا التحكم يكون في كثير من الأحيان في المحتوى أكثر منه في القيم التي تحكم الأداء، وإن كان قد ينعكس على القيم أيضاً.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

طالباني وجعفري.. خلافات على السلطة والنفوذ والصلاحيات

هارون محمد *

■ ليس صحيحاً ان الخلافات بين جلال طالباني وابراهيم جعفري قائمة على أسس مبدئية ومعايير ديمقراطية تتعلق بطبيعة ومسؤوليات الحكومة الجديدة التي يتنافس الاثنان في الهيمنة عليها، وإنما هي خلافات على النفوذ، والاستحواذ على الصلاحيات ومفاصل السلطة وامتيازاتها ومنافعها، خصوصاً وان المرحلة السابقة شهدت تجاذبات بينهما وتبادل اتهامات حول صلاحيات كل منهما، انعكست بشكل خطير على الاوضاع الداخلية التي تفاقمت ووصلت الى درجة عالية من الاحتقان والتوتر، بحيث تحول العراق خلال العام المنصرم وما يزال الى قنبلة قابلة للانفجار في اي وقت، وحفظ الله البلد عقب جريمة سامراء، ولكن من يضمن التالي في قابل الأيام وسط أجواء تنذر بالكوارث.

ولأن المتصدرين للمشهد السلطوي الهش في العراق اليوم ليسوا رجال دولة، ويفتقرون الى المواصفات السياسية الوطنية، فانهم لا يستطيعون ضبط أنفسهم وفق سياقات مألوفة في العمل والتعامل مع الآخرين، لذلك يطلقون لالسنتهم العنان في تصريحات متضاربة في مضامينها، والا كيف نفسر ما يقوله طالباني وشلته من ان اعتراضاتهم على الجعفري ليست شخصية، فالرجل كما يصفه جلال رفيق درب وصديق قديم في المعارضة، ولكن الاعتراض عليه يتمثل في انه لا يحظى بتأييد التحالف الكردي اساساً على رئاسته للحكومة المقبلة.

والسؤال الذي يقفز الى الواجهة وهذا ليس دفاعاً عن الجعفري الطائفي المنهج والسلوك والخطاب، كيف نصدق اشادة جلال برفيق دربه ابراهيم من جهة واعتراضه على رئاسته للحكومة وهو الصديق القديم له من جهة اخرى؟ إذن في المسالة أمر ما، وهذا (الامر) لا يفصح عنه طالباني رغم ان الاوساط الحزبية والسياسية في بغداد والنجف والسليمانية واربيل تعرفها جيداً، وتتمثل في تلك الصفقة المريبة التي عقدها مع عبدالعزيز طباطبائي في منتجع دوكان قبل شهرين، وأبرز ما تسرب منها اتفاق الطرفين على تنازل الائتلاف الشيعي ممثلا برئيسه عن مدينة كركوك والحاقها بالمنطقة الكردية، مقابل اعتراف الحزبين الكرديين بالفيدرالية الشيعية الذي يسعى رئيس المجلس الاعلى تطبيقها في تسع محافظات في جنوب العراق ووسطه.

ولان تنازل الائتلاف عن كركوك لايتم الا من خلال رئيس حكومة يخضع لطباطبائي تماماً، فقد تم الاتفاق بين الجانبين الكردي والشيعي على عادل عبدالمهدي المنتفجي، وهو شخصية ضعيفة في الأداء ومتقلبة في المواقف والتوجهات، رغم انه يحتل المرتبة الثانية في تسلسل المواقع القيادية في المجلس الأعلى، ونقل لزميل يرأس بعثة تلفزيونية ببغداد انه دهش عندما حضر مأتماً أقيم في آب (أغسطس) الماضي لمناسبة مقتل باقر الحكيم عندما وجد نائب رئيس الجمهورية عبدالمهدي يقف (بواباً) يستقبل الزائرين والمعزين ويوصلهم الى حيث يجلسون ويعود مسرعاً الى الباب لاستئناف مهمته، بينما عبدالعزيز وابنه عمار وآل طباطبائي وهم أهل الميت وأصحاب بيت العزاء يأخذون مواقعهم باسترخاء في الصف الاول دون اكتراث بالحضور.

وفي معرض المقارنة بين عبدالمهدي والجعفري، فان الاثنين يشتركان في جملة سمات ومقاربات، وعليهما الكثير من الملاحظات ولكن ميزة الجعفري انه رئيس حزب، بمعنى الرجل الاول في حزبه (الدعوة)، وهذه الصفة تعطيه زخماً سياسياً، وتمنحه ندية في مواجهة طالباني الذي هو في الواقع رئيس حزب ايضاً، وهذه المزايا يفتقر اليها عبدالمهدي المعروف عنه بانه يأخذ سلام مربع لاصغر واحد من آل طباطبائي، ولمن يعرف جلال طالباني ومساراته السياسية، يدرك انه لا يطيق منافسة أحد، ولا يستسيغ نقداً حتى لو كان لصالحه، لذلك فهو لا يريد الجعفري رئيساً للحكومة وهو المتمسك بأسنانه قبل يديه بالصلاحيات الواسعة لمنصبه التي استغلها أبشع استغلال لازلامه وأتباعه ومصالحه، وانما يريد رئيس وزراء على طريقة (شيلني واشيلك) وهذه الوظيفة يصلح لها عبدالمهدي تماماً بعكس الجعفري الجائع للسلطة والنفوذ والاستحواذ وحب الكرسي.

ومما زاد في غرور الجعفري وارتفاع مستوى غطرسته في المرحلة الراهنة، الدعم الذي تلقاه من التيار الصدري وهذا الدعم جاء نتيجة صفقه مع مقتدى الصدر، وهي صفقة تختلف عن صفقة طالباني وطباطبائي من حيث الاجندة والاهداف السياسية، فالمعلومات التي سربتها مصادر في التيار الصدري تشير الى ان الجعفري تعهد لمقتدى كتابياً بالعمل تحت ولايته والالتزام بما يقرره الصدريون وخاصة في العلاقات مع اطراف الائتلاف الشيعي الاخرى (جماعة طباطبائي ومجموعة شهرستاني) وكيفية التعامل مع جلال طالباني ومسعود بارزاني وكذلك مع اياد علاوي، وبالنسبة للاخير فان المعلومات تفيد بنجاح المسؤولين في سورية والاردن الذين التقاهم مقتدى في جولته الاخيرة في تخفيف غضبه القديم على أياد ورفعه (الفيتو) الاحمر عنه، وقد لوحظ ان مواقف علاوي ضد الجعفري قد هدأت بعض الشيء في الفترة الاخيرة وهناك أحاديث تتردد عن اجتماع يحضر له بين اياد ومقتدى يعقد في النجف قريباً.

يبقى موقف جبهة التوافق التي باتت بين نارين، نار الائتلاف الشيعي الذي يصر على تهميش السنة العرب واجتثاثهم، ونار التحالف الكردي الذي يتقرب اليهم انتهازياً ويحرض عليهم الامريكان دائماً، وشخصياً حذرت أحد قادة التوافق اتصل به ويتصل بي للتشاور باستمرار، من تصديق الوعود التي يطلقها طالباني، والمطلوب من التوافق الوقوف على مسافة مناسبة منه ومن الجعفري ايضاً، لان الاثنين تجمعهما كراهية السنة العرب، ومن المستحيل ان يغيرا مواقفهما وسياساتهما، وهذا لايعني بان تبقى جبهة التوافق متفرجة على ما يحدث، بل عليها ان تتخذ الموقف الصائب بما يضمن مصالح جمهورها وانصارها ومن تمثل، لانها وهذه حقيقة، تكاد تكون الجهة السياسية الوحيدة، التي لها توجهات وطنية عراقية وليست لديها أجنده فئوية وطائفية وعرقية وفيدرالية وتقسيمية، كما هو حال الائتلاف الشيعي والتحالف الكردي.

إن الطريق الامثل والافضل الذي يجب على جبهة التوافق ان تسلكه في المرحلة الراهنة باعتبارها الفريق الاكثر تضرراً من الاحتلال والمتعاونين معه، هو عدم الانحياز الى طالباني وفريقه، والجعفري وجماعته، واعلان موقف يقوم على أخذ تعهدات موثقة من الطرف المستعد للتعاطي ايجابياً مع السنة العرب، فيما يتصل بوقف الحملات والهجمات العسكرية ضد مناطقهم ومحافظاتهم، واطلاق سراح المعتقلين وتعويض المتضررين، وانهاء سياسات الاقبية السرية والمجازر الجماعية، وملاحقة فرق الموت والاغتيالات المنظمة، والحد من التدخلات الايرانية، وابقاء كركوك عراقية، اضافة الى الاتفاق على جدولة انسحاب القوات الامريكية والحليفة لها من العراق.

ان طرح هذه المطالب على الطرفين الشيعي والكردي مسألة بالغة الاهمية وضرورية، ولا يهم ان اعترض عليها هذا الطرف او ذاك او سوية، ولا يهم ايضاً مشاركة التوافق في الحكومة المقبلة من عدمها، لأن المهم بالنسبة لها هو الثبات والمبدئية في مواقفها، خصوصاً وانها الان مع جبهة الحوار الوطني وفق نظام المحاصصات المعمول به منذ الاحتلال، هي الركن الثاني في العملية السياسية، وعلى هذا الاساس فان بمقدور التوافق ان (تلخبط) ما تنسجه الاحزاب الكردية والشيعية من الاعيب ومناورات، حتى لو عاد التحالف بين الطرفين، لانه يبقي تحالفاً مرتبكاً ومؤقتاً، وممكن ان ينفجر في أي وقت لاحقاً، والمكان الطبيعي للتوافق هو في الجمعية الوطنية كمعارضة تستمد قوتها وحيويتها من كشف الفضائح وملفات الاختلاس والفساد والمقاولات وتهريب النفط والتلاعب بقوت الشعب واتساع انشطة المافيات والميليشيات، وهذه مهمة وطنية ومسؤولية قومية وواجب انساني، وهي افضل بكثير من تسلم وزارات صورية في حكومة جعفرية او منتفجية مقبلة.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

حديث إلى الرئيس محمود عباس

د. محمد صالح المسفر

■ قرأت بإمعان شديد مقابلتكم مع صحيفة الحياة اللبنانية بتاريخ 2006/3/2م، وجدت أن كل كلمة تحتاج إلى وقفة معها وإمعان النظر في خلفياتها واستشراف أبعادها المستقبلية.

ابدأ بقولك «ان فوز حماس فاجأك وان الفارق أزعجك جدا، وان المسألة في هذا تعود إلى أن 78 شخصا من حزب فتح خسروها المعركة الانتخابية».

كيف على رب الدار السياسي العريق مثلك أن يفاجأ بما حدث ألا تعلم سيادة الرئيس أن فتح المناضلة تكرش بعض قياداتها حتى عاد الإنسان لا يعرف الصدر من الرقبة عند معظمهم وان فتح المناضلة أصبحت ثلاث فتوحات، فتح الأم اذكر من إشرافها وقادتها العظام أبو اللطف الذي لم يتسخ باوسلو وشرم الشيخ وتسميم الشهيد ياسر عرفات ولا بدولارات جورج واشنطن وكذلك رفاقه في فتح الانتفاضة الذين اكتشفوا انحرافات بعض قيادات فتح مبكرا، وفتح الثانية تترنح بين اليأس والرجاء وفي تقديري انك احد قادتها وهذا ما يتضح في مقابلتك اذ تقول: «إسرائيل لم تعطنا شيئا لم تعطنا أسيرا واحدا بعد اتفاق شرم الشيخ، لم تساعدنا على أن نقدم شيئا للشعب، والأمريكان لم يقدموا لنا الدعم المطلوب «أما فتح الثالثة وتتشكل من المتساقطين من النوع الأول والثاني وخريجي مدارس الموساد وهؤلاء حسموا أمرهم وأصبح همهم تعظيم أرباحهم المالية واكتساب الوجاهة والتدافع نحو آلات التصوير ومكبرات الصوت، أما الوطن فلسطين ومستقبله فلم يعد الهم الأول لهم.

الشعب الفلسطيني المجاهد أدرك الحقيقة انه بعد أربعين عاما من تأسيس حركة فتح لم تقدم له شيئا يذكر فلا وطن تحرر ولا دولة قامت ولا أسيرا أطلق سراحه فغيروا اتجاههم نحو حركة حماس التي أعطت وأسست وجاهدت ويدها بيضاء بعيدة عن الدنس. فلا تستغرب فخامة الرئيس أبو مازن أن يبايعها الشعب المجاهد.

استعجب كل العجب من قولك وأنت الحريص على كل كلمة تخرج من فمك «إن خريطة الطريق لا تسمح لنا بالتفاوض والقتال في آن واحد» ثم تؤكد القول مستغربا بل مستنكرا «كيف يمكن أن نقاتل ونفاوض في الوقت نفسه» هل نسيت تجارب الشعوب التي سبقتك في الكفاح المسلح؟ أذكر منهم منظمة التحرير الجزائرية، حركة المقاومة في فيتنام وحركات وطنية أخرى في أفريقيا؟ حقيقة لا ينكرها إلا جاهل وظالم وهي أن القتال يشد من أزر المفاوض وليس غير ذلك.

تعترف سيادة الرئيس أبو مازن أن خارطة الطريق أصبحت قرارا اميا صدر عن مجلس الأمن الدولي ورقمه 1515 وأنها استندت إلى حيثيات بينها مبادرة السلام العربية والتي تقول «إن العرب مدعوون وبعدهم المسلمون إلى الاعتراف بإسرائيل إذا وصلت إلى حل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م والى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين حسب قرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة». وسؤالنا ماذا كان رد فعل إسرائيل على تلك المبادرة التي تغنى بها الكثير من الخلق حتى توماس فرد مان الكاتب اليهودي الأمريكي المعروف، أليس الرفض المطلق، بل قامت بغارة اختراق جدار الصوت فوق بيروت ومؤتمر قمة المبادرة العربية لم ينفض والرؤساء والملوك أصحاب المبادرة مابرحوا مجتمعين في داخل قاعة الاجتماع، وفي صبيحة اليوم الثاني اجتاحت القوات الإسرائيلية مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية، وشنت عدوانا على بعض قرى جنوب لبنان، لقد كان ذلك رد اسرائيل على مبادرة السلام العربية التي عرفت في حينه بأنها مبادرة الأمير عبد الله آل سعود ولي العهد في ذلك الزمان. لماذا أنت وحكومتك وبعض من الزعماء العرب تريدون تطبيق الشرعية الدولية من طرفكم وعدوكم يرفضها قولا وعملا.

حماس تقول وهذا ما فهمته وفهمه غيري، لماذا لا تقدم إسرائيل مبادرة ونحن العرب ندرسها لماذا علينا نحن العرب تقديم المبادرات السلمية وعلى إسرائيل أن ترفضها؟ لماذا تتسلح إسرائيل وقادة العرب وبعض قيادات فتح تطالب بتجريد المقاومة الفلسطينية من سلاحها؟ لماذا ينكرون على الشعب الفلسطيني حقه في الدفاع عن نفسه ولا يحتجون على القتل المنظم من قبل إسرائيل للقيادات الفلسطينية والتجمعات المدنية في مخيمات البؤس الفلسطيني في الضفة والقطاع؟ أليس العنف الفلسطيني المطالبون بالتخلي عنه هو رد على العنف الذي تمارسه إسرائيل على أهلنا في فلسطين؟ أفتونا يا عباقرة التيئيس ويا دعاة الواقعية في هذا الشأن؟

سيادة الرئيس أبو مازن لماذا لا تريد أن تكون لإيران وسورية علاقة ارتباط قوية بحماس والشعب الفلسطيني لكي يشدوا من أزر المفاوض والسلطة الفلسطينية بعد أن تخاذل الكثير من القيادات العربية عن استخدام نفوذهم وقوتهم وقدرتهم وعمالة بعضهم لأمريكا وإسرائيل من اجل صالح الشعب الفلسطيني؟

لست ادري ما هي مصلحة الشعب الفلسطيني عندما يعلن رئيس السلطة أبو مازن في هذا التوقيت السيئ أنه أصبح «للقاعدة» وجود في الضفة والقطاع، هل يدل ذلك على استعداء الأنظمة العربية الخائفة من تنظيم «القاعدة» ومعها الأوروبيون والأمريكان على حماس لان نجاحها في الانتخابات ساعد على تسلل رجال «القاعدة» إلى فلسطين بحماية حماس، إذا كانت «القاعدة» موجودة في فلسطين المحتلة فهل دخلوا البلاد بعد إعلان فوز حماس، أجهزة الأمن وكل السلطات ما برحت بيد فتح وتواجد «القاعدة» في غزة والضفة ان كانت موجودة فذلك تم تشكيلهم في حياة الشهيد عزام الذي استشهد في أفغانستان في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أي في ظل حكومة فتح المتهمة بالفساد والتفريط والتوريط. وليس عندما بايع الشعب الفلسطيني «حماس» لقيادته من اجل استرداد حقوقة المسلوبة بعد فشل كل القيادات السابقة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN